



## المصرف المركزي يصدر نظامين جديدين لنظم الدفع

**أبوظبي (18 مارس 2021):** أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي نظامين جديدين: نظام نظم الدفع ذات القيمة العالية ونظام نظم الدفع للتجزئة. ويسري كلا النظامين على نظم الدفع المشغلة من داخل دولة الإمارات، أو التي تُوفر مقاصة أو تسوية بالدرهم الإماراتي خارج دولة الإمارات. ويهدف النظامان إلى تعزيز البنية التحتية المالية القوية الضرورية للاستقرار المالي وحماية المستهلك، كما أنهما يدعمان التنافسية العالمية لدولة الإمارات.

يُحدد نظام نظم الدفع ذات القيمة العالية المعايير لأنظمة البنية التحتية المالية التي تدعم أنشطة الدفع بالجملة بالدولة. أما نظام نظم الدفع للتجزئة، فيركّز على نظم مدفوعات التجزئة التي توفر خدمات تحويل الأموال والمقاصة والتسوية المتعلقة بأنشطة الدفع للتجزئة. ويغطي النظام جميع نظم الدفع للتجزئة بغض النظر عن العملة أو وسيلة التبادل التي تتم بها المعاملات.

ويجب على مُشغلي النظم ومؤسسات التسوية المرتبطة بنظم الدفع ذات القيمة العالية ونظم الدفع للتجزئة القائمة حالياً والمشغلة من دولة الإمارات، الامتثال لمتطلبات هذين النظامين خلال الفترة الانتقالية التي تنتهي في آخر فبراير 2022.

**وفي هذا الصدد، قال معالي عبد الحميد محمد سعيد الأحمد، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:** "تعدّ نظم الدفع بمثابة ركيزة لأنظمة التمويل"، حيث أنها الجزء الأهم في البنية التحتية المالية للدولة. ويعتبر إصدار هذين النظامين إنجازاً هاماً آخر من شأنه تحقيق هدفنا المتمثل في توفير بنية تحتية مالية قوية وسهلة الوصول في دولة الإمارات العربية المتحدة، خدمةً لمؤسساتنا المالية وكافة عملائنا من شركات وأفراد، ودعمًا لاقتصادنا التنافسي بشكل أفضل. وفيما سنسهّل أنظمة نظم الدفع ذات القيمة العالية ونظم الدفع للتجزئة إجراء المعاملات التجارية بشكل سلس وآمن وفعال، سيوفّر نظام الدفع للتجزئة مجالاً متكافئاً لتعزيز الابتكار والمنافسة والشمول المالي".

نُشرت الأنظمة في الجريدة الرسمية في تاريخ 31 يناير 2021 وهي حالياً سارية المفعول.

-انتهى-